

رفع الاستار المسددة على مباحث البسطة

اسماعيل بن هشيم الجوهري

٢١٢
ر. ج

رفع الاستار المسدلة على مباحث البسطة، تأليف

اسماعيل بن فنيح الجوهري (كان حيا سنة ١١٦٥ هـ). كتب
في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا.

١٤ ق ٢١ س ٢٢ × ٥ ر ٥ سم
نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، بها اثار رطوبة،
رؤوس الفقر بالحمرة، بها مشها بعض التصحيحات.

١٧٦

محم المؤلفين ٢ : ٢٨٥
١- التفسير، القرآن الكريم وعلومه أ- الجوهري،
اسماعيل بن فنيح - كان حيا سنة ١١٦٥ هـ
بد تاريخ النسخ.

قد رفع الاستار للسيدة

على مباحث البسطة على التمام

والكمال والمحمد لله

على كل حال

وصلى الله على

سيدنا محمد

وعلى آلِهِ

وسلم

تدو



وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه

وآله وصحبه وسلم

عليه وسلم

عليه وسلم



عليه وسلم

عليه وسلم

مكتبة جامعة الرياض	
الرقم العام	١٦٠
الرقم الخاص	١١٩
الرقم الورقة	١١٥

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين
حمد المآخ البيان وقائح ابواب القبيان وصلاته وسلاما
على من امر بتوحيد البسملة وعلى الله واصحابه الحايرين
من كل فضل اكمل ولعمري فيقول العبد الفقير الى المولى
الكبير اسماعيل بن الشيخ عتيق الجوهري مع التوفيق
الباطني والظاهر قد وصفت فيما مضى رسالة تتضمن
ما اشتملت عليه البسملة من المباحث الشريفة وتحتوي
على ما فيها من العوايد العزيرة والمقاصد المنيرة وقد
رايت ان اختصارها من اهم المهمات ليشتمل نقاطها
على امثالي من اولي الرغبات طالبا من الله الثواب
والعز يوم الحساب **اعلم** ان البسملة يتعلق بها
سبعة مباحث المبحث الاول في بيان ما يدل على
طلب المبدء فيها في الامور العلية الثاني فيما يتعلق
بها من المعاني السنية الثالث فيما تشتمل عليه
من الالوه العريضة الرابع في بيان انها من قبيل
الانتها او الخبر الى الله في بيان انها من امير القضايا
على وجه معتبر السادس في بيان ما اشتملت عليه
من القصر على طريق الميجار السابع في بيان ما يتعلق
بها من الميجار **المبحث الاول** في بيان ما يدل على
طلب المبدء فيها في الامور العلية انما ابتدائها اقتدا

بالكتب

بالكتب السماوية التي اشترفها الكتاب العزيز المتزل
على خير البرية فانها كلها بدان بالبسملة لحديث بسم
الله الرحمن الرحيم فاتحة كل كتاب وتقول الامام ابي بكر
التوسي اجماع علماء كل ملة على ان الله افتتح كل كتاب
ببسم الله الرحمن الرحيم وذهب الامام السهروزي
الي انها من خصوصيات هذه الامة لحديث انه عليه
الصلاة والسلام كان يكتب اولا بسم الله فلما نزل
او ادعوا الرحمن امر بكتابة بسم الله الرحمن فلما نزلت
اية العمل امر بكتابتها بتمامها ولو كانت في الكتب المتقدمة
على مريكتابتها اولا وقول الامام السهري ان معاني الكتب
بجموعة في القرآن ومعانيه في الفاتحة ومعانيها في
البسملة ومعانيها في البا ولو كانت في الكتب المتقدمة
لكان معاني القرآن في كل كتاب واجيب عن الاول بانه
امر اولا بما ذكر لعدم علمه اذ ذاك بوجودها في الكتب
المذكورة وعن الثاني بان المختص بالقران اللفظ
العربي بهذا الترتيب وما في سورة النمل من سليمان
ترجمة تعما في كتاب بلقيس لكونه كان غير عربي وان
كانت الكتب السماوية تزلت بتمامها عربية وغير كل شيء
عن كتابه بلسان قومه على ما ذكره الامام السهروزي وفي
هذا الجواب نظر لا يقتضيه الكتب السماوية عليها
لهذا اللفظ وذلك يفيد الاحتواجا للمعاني المذكورة

فلا شك حال بحاله على ان ما ذكره الامام النعماني مشكك
من وجه وهو ان القرآن مشتمل على احكام وقصص
ومواعظ وغيرها والقائمه وما بعدها ليس كذلك واجيب
بان مدار الكتب السماوية على توحيد الباري فانه رب
العالم وخالقهم وراحمهم ومالكهم وخالق الهداية في قلب
العبد والمعين له وان مصير الخلق الي دار سعادة
او شقاوة وهذه المعاني مصرح بها في القرآن مشار
الها في الفاظه مرموز اليها في البسملة ملوح بها في
البا فاقصدهم على ان قد ابا القرآن لكونه الشريف
هكذا قبل وفيه نظر لان شرع من قبلنا ليس بشرع
لنا وان ورد في شرعنا ما بقدره وعملنا خير كل امر
ذي بال لا يبدأ فيه لبسم الله الرحمن الرحيم فهو
اجد من او ابتدأوا وقطع من وايات ثلاث ولفظ كل موضوع
لا يستغراق افراد المنكر نحو كل نفس ذائقة الموت
اولا يستغراق افراد المعرف المجموع نحو وكلهم اوجزا
المفرد نحو كل من يد حسن ابي كل جزء من اجزائه ولفظها
مفيد مذكر ومعناها بحسب ما تضاف اليه واصنافه
الي امر على معنى اللام لا متناع ان تكون بمعنى او من
لان صابط الولي ان يكون الثاني طرفا نحو وكلنا الليل
وصابط الثانية ان يكون الولى بعضا من الثاني وان

يصح هل الثاني عليه كخاتم فضة فان اتتني الامران
نحو ثوب من يد او احدهما نحو يوم الخميس ويدين يد نعين
ان تكون بمعنى اللام وكل اضافة امتنع ان تكون بمعنى في
او بمعنى من نعين ان تكون بمعنى اللام تخفيفا ان امكن
النطق بها او تقدير ان لم يمكن النطق بها خذ ومال
وعند من يد ومع عمر وامتحان ذلك ان ثاني مكان المضاف
على ايراده نحو صاحب ومكان ومصاحب فانه في النسخ
وما هنا من قبيل الثاني فيقال الولى فراد للامر لان
لفظ كل للافراد كما مر فانه مع ما يقال لا يصح ان
تكون الاضافة بمعنى اللام ايضا لعدم صحة النطق
بها وعبر بالامر ليشتمل القول كالقراءة والفعل كالزكاة
وذي معنى صاحب واختاره على صاحب لان الوصوبه
ابليغ والاضافة به اشرف لانه بضاف للتابع فيكون
مثنوعا تقول من يد ذوامال وذوامال بخلاف صاحب
فانه بضاف للمثنوع فيكون تابعا تقول عمر صاحب
النبي ولا تقول النبي صاحب عمر ومن ثم وصف يونس
عليه السلام في الانبياء بقوله وذات النون لانه في موضع
المدح والتناوب في قول يقول له كصاحب الحق لانه في مقام
النهي عن اتباعه والبال والبال الذي يهتم به شرعا
وفي الاصل القلب فاطلاقه على ما ذكر من قبيل الانشغال
المصرحة او التشبيه البليغ على ما سياتي تحقيقه

وفي تعقيب المريد لك فابديان الأولى تعظيماً
اسم الله تعالى حيث لا يبتدأ به في الأمور العظام
الثانية التمهيد على الناس في محرمات الأمور والمراد بالامر
المذكور امر مقصود لم يجعل له الشارع مبتدأ مخصوصاً
ولم يكن ذكراً محضاً فخرج المحرم والمكروه وبسبب الجملة والحمد لله
والوضوء والصلاة والاذكار المحضة فتعزم على الأول وتكبر
على الثاني ولا تطلب على الثالث والرابع والسادس والسابع
ويطلب الخامس خصوصاً بسبب الجملة لأن كلاماً من
البسبب والحمد لله وسبباً لتحصيل البركة في الغير
او منه وكل من الوضوء والصلاة جعل له الشارع مبتدأ
مخصوصاً فلا حاجة لاستثنا ما ذكر من الحديث والدليل
على ارادة القيد الأول من الحديث لزوم التسلسل
المحال وعلى ارادة الثاني منه تعقيب الشارع له بنوع
مخصوص من الذكر والوضوء بدفعه من التسمية
والصلاة لا بد فيها من التكبير والزم التناقض
وعلى ارادة الثالث الاجماع على عدم طلب الاذكار
المختصة بالبسبب وان دفع بزيادة منه ما ورد
من القرآن يلزم ان يكون ناقصاً اذا لم يبتدأ
بالبسبب وفي التسمية على حد حديث دخلت
امراً النار فخرقة وانتار به الى ان البركة لا تحصل
في الامر ذي البان ما ذكره الا اذا قصد واتي

ان

به لاجله واما اذا صاحبه من غير قصد فلا تحصل
البركة فيه فاندفع ما يقال بد ابتداء بنفسه
فلم عداه بغير والاجد في الأصل المقطوع البداء
الذاهب الانامل والابتداء مقطوع الذنب من جنس
ماله ذنب والا قطع من سقطت بداه او احدها
اريد من كل ناقص البركة والتوكيد يصح ان يكون
من قبيل التشبيه البليغ بحد في الاداة والاصل
هو كاجد في عدم حصول المقصود منه وان
يكون من قبيل الاستفارة المصروفة ولا يرد انه
يلزم الجمع بين الطرفين وهو ممتنع لان التشبيه
في هذا التوكيد محذوف والاصل هو ناقص وغير
عنه باسم التشبيه به وهو اجد وصار المراد به
الناقص فلم يلزم ما ذكره والجواب بان هذا الجمع
ليس على وجه يبي على التشبيه والمتمتع انما هو
الجمع على الوجه المذكور للنقص بكونه استفارة
في قول
لا تعجبوا من بلا غلالته قد رازراه على الفخر
مدفع بان اسم التشبيه به هنا خبر وقد صرحوا
بان الجمع المبني على التشبيه ان يكون التشبيه به
خبراً او حالاً او نعتاً والتعارف بين هذه الرواية
ورواية بالحمد لله من حيث ان لا يبتدأ باحدها



بقوة الابتداء بالآخر فلا يتأخر العمل بها مدقوع
بأمر خمسة يحمل الابتداء على العرفي الذي يمتد من
حين الشروع إلى حين الاختصاص في المقصود وعلى الأعم
أو في الأول على الابتداء الحقيقي الذي هو ذكر الشيء
أولاً من غير أن يسبقه شيء وفي الثاني على الاصطافي
الذي هو ذكر الشيء أمام المقصود يسبقه شيء أم لا
على الوجه الذي اشتمل عليه القرآن بكيفية الحمل
بالحد يثنى فظهر أن بين الابتداءين عمومًا مطلقًا يمتد
في البسطة ويتفرّد الاصطافي في الجملة أو بان التمهيد
التخيير بينهما لعدم علم السبق والتسخر والمقارن
المذكور أن يحمل أمرها على التخيير على ما ذكره المناوي
تقلاً عن الشيرازي أو بان يراد من البسطة والجملة
مطلقاً الذكر لما ورد منها يدل على أن المعبر جهة
عمومها وكونها ذكر وهو حديث كل امرئ باليد
فيه يذكر الله فهو اجزم بحمل المقيد على المطلق بأن
الغنى المقيد وأريد من المقيد مطلق الذكر لوجود
مطلق ومقيد بين مقيد بين متنافيين ليس أولى
بأحدهما من الآخر على حد قوله تعالى في قضائهم
رمضان فعدة من أيام أخر وفي كفارة الظهار بقضائهم
شهرين متتابعين وفي صوم المتعمت بقضائهم ثلاثة
أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فلا يصح تعييد المطلق

٥
بها للتفاقي ولا بأحدهما لا تتفا مخرج وحمل المطلق
على المقيد المشهور بحمله فيما إذا ورد مطلق ومقيد
وأحدهما في الرقبة في كفارتها القتل والظهار فان
التفاقي التفاضلي أو كان أولى بأحدهما من الآخر فلا يحمل
المقيد على المطلق بل بحمل بكل الروايات في الأول لعدم
التفاقي كما في روايات الترتيب في الفسلة بحمل
أحدهما على بيان الجواز وأولاهن على الذب وأخرهن
على الاجزاء بحمل المطلق على المقيد في الثاني لقوله في
كفارة اليمين قضائهم ثلاثة أيام وفي كفارة الظهار
شهرين متتابعين وفي صوم المتعمت بقضائهم ثلاثة
أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم فحمل الصوم في كفارة اليمين
على كفارة الظهار أولى من حمله على كفارة التمتع لا شراً لهما
في التخيير وهو قول قديم للامام الشافعي رضي الله عنه
وظهر أن للأصوليين قاعدة بين الأولى وحمل المطلق على
المقيد وذلك فيما إذا ورد مطلق ومقيد واحد أو مطلق
ومقيدان بقيد بين متنافيين هو أولى بأحدهما
من الآخر كما مر الثابتة العكس وذلك فيما إذا ورد
مطلق ومقيدان بقيد بين متنافيين وليس أولى
بأحدهما من الآخر كما مر وأقول هذه أمثلة لما في
الأصول من أنه إذا ورد مطلق ومقيدان بقيد بين
متنافيين ولم يكن أولى بأحدهما من الآخر على ما ذكره

في جمع الجوامع كما لمقال المتقدم على ان ما ذكره المصنف
فيما اذا تقدمت المواضع وهذا الموضع واحد وهو
الا بعد ان في المردي البال ويمكن حمل ما ذكره المصنف
على ما اذا تقدمت المواضع وما ذكره هنا على اما اذا
اتخذ الموضع وجب عند تكون القواعد الثلاثة الاولى
حمل المطلق على المقيد الثانية العكس الثالثة بقا
المطلق على اطلاقه ولكن لم ار لاحد من الاصوليين
نصر بحال القاعدة الثانية وانما المذكور في كلامهم
القاعدتان الباقيتان فقامل بنظر كالسديد ولا تكون
في شيء من العلوم اسير التقليل هذا اذا جعلت
الباحث الحديث للتفدية فان جعلت للاستفاعة او
المصاحفة فلا تفارض كما لا يخفى وظاهر ما ذكر ان
الحديثين من باب المقيد والمطلق وليس كذلك لان
المطلق لا بد ان يكون نكرة على ما ذكره المحلي وذكر الله
في الحديث معرفة فالمتعين انهما من قبيل الخاص العام
وقد ذكر الجواب عن ذلك في الاصول المقاصد
فيما لها من المعاني السنية ويرجع حاصله الى
اربعة مقاصد مشتمل على عشرين بحثا المقاصد
الاول في البياض في اربع مباحث الاول في بيان
معناها الثاني في بيان متعلقات الثالث في توجيه
تحريكها بالكرة الرابع في توجيه تطويل القيا والبسار

يجمع

يصح ان تكون للاستفاعة وان تكون للمصاحفة على
وجه التبرك واختارة الزمخشري لما فيه من الرد على
المشركين المقصود من طلب الاتيان بالبسملة لانهم
كانوا يعبدون افعالهم باسم الهتهم على الوجه
المذكور وهي متعلقة بمحذوف لانها حرف جواصل والقا عدة
ان كل جار ومجرور ليس زائدا وله شبيهها بالزائد ولا
مما يستثنى به لا بد له من متعلق يتعلق به اي
لا بد له من عامل يعمل في محل مجروره النصب وبين العامل
والمحمول تعلق وارتباط والفرق بين حرف الجر والاصط والزايد
والشبيه ان الاصل ماله معنى ويتوقف عليه الكلام
كالبايع كتبت بالقلم والزائد ماله معنى ولا
يتوقف عليه الكلام كالباع في محسبك درهم والشبيه
بالزائد ماله معنى ولا يتوقف عليه الكلام كالباع في
كوب في رب رجل كرم لقيمة وذلك المحذوف يصح ان يكون
فعلا وان يكون اسما وكل منهما اما خاصا او عام وكل
منهما اما مقدم او مؤخر نحو اولن او تالبعي وابتدا
وابتداي اي فهذه احتمالات ثمانية وكلها جائزة والاولى
منها ان يكون فعلا لانه الاصل في العمل وثقله المفتح
حينئذ من حيث الحروف والكلمات اذ يتقد به فعلا
خمسة حروف وكلمتان ويتقد به اسما حروف عشرة
او احدي عشر واربع كلمات وان يكون خاصا لتعم البركة

سائر اجزا التالية وان يكون موخر البعيد القصر
 لان تقدم المحمول بعيد ذلك كما في اياك تعبد وسباني
 الكلام عليه في المباحث السادسة وحركت بالكسر
 مع ان الاصل في الحروف المفردة ان تبنى على الفتح لتناسب
 عملها الذي هو الجر وهو بحسب الاصل الكسر وطولت
 تعجبا للحرف الذي يبدأ به كتاب الله **القصص**
الثاني في الاسم وفيه ثمان مباحث الاول في معناه
 الثاني في بيان ان لا يبدأ به ابتداء كرايه الثاني
 في اشتقاقه الرابع في اصله الخامس في لغاته السادس
 في موجب حذف الفه خطا السابع في بيان الاسم
 عين المسمى او غيره الثامن في بيان محله من الاعراب
 فالاسم لغة ما دل على معنى وعرفا ما دل مفرحا على
 معنى في نفسه غير معترض بينه بزمن ولا ابتداء
 به ابتداء كرايه فيكون موافقا لحدوث كل كلام
 لا يقتضيه بدلا كرايه فهو اجدم وذلك لقاعدة ان كل
 حكم ورد على اسم في الظاهر يكون واردا على مدلول
 في الحقيقة كقام زيد ومدلول الاسم لفظا الحالة بنا
 على ان الاضافة بيانية وكانه قال بالله ابتداء القرينة
 فانه يكون واردا في الحقيقة على لفظه وانما قال
 ما ذكر دون بالله لأمور خمسة ذكرتها في الاصل واجيب
 فيه عن التناقض الواقع في هذا التركيب اعني صرت

فعل

فعل وهو مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو
 لانه يعلي مسماه وعند الكوفيين من السمة وهي
 العلامة لانه علامة على مسماه والاول ارجح معنى
 ولفظا اما معنى فلانه مبني على مذهب اهل الحق من انه
 تعالى لم يزل موصوفا بالاسماء والصفات ازلا وابد
 بخلاف الثاني فانه على مذهب اهل الاعتزال من انه
 تعالى كان في الخلق بلا اسم وله صفة واما لفظا فلهما
 على تخريفه على اسما واسامي وسمي وتسميت والقلب
 خلاف للاصل لداعي اليه واصله على الاول سمو حذف
 الآخر وسكن الاول تخفيفا واتى همة الوصل توصلا
 الي التلويح بالساكن فوزنه افح وعلى الثاني اصله
 وسمي حذف الواو وعوض عنها همة الوصل ووزنه
 اعل وفيه لغات ثمانية عشر اسم وسم وسمما وسممة
 وسمات بتثنية الاول وقد جمعها بعضهم في قوله
 سممة سممة اسم سماة كذا اسمي سمما بتثنية الاول كلها والمشهور
 من ذلك سبع اسم واسم يضم وكسر وسمي بالقصر مثلثا
 وقد جمعها بعضهم في قوله
 في الاسم سبع لغات كلها سمعت واني قد ذكرت الكل مرتبلا
 اسم بهم وكسر مع سمما وسمي وسمي بتلات حسبما نقلنا
 وقيل المشهور عشر اسم وسم وسمي بالتثنية وسمما
 بالفتح والمد وقد جمعها بعضهم في قوله

لغات الاسم قد حواها الحصر في بيت شعر وهو هذه الشعر
اسم وحذف هجره والفصير مثلثا ثم سما عشا
وحذفت الالف خطا مع ان قاعدة الخط ان كل كلمة تكتب
بصورة لفظها بتقدير الابتداء والوقف عليها لكثرة
الاستعمال ولم تحذف من الاسماء التي بعده لانه الاصل
فلا حاجة للتكلفات التي عنها غنيت واختلاف كل
الاسم عن المسمى او غيره فقبل عبته وقبل غيره
وقبل لا ولا وجه بان الاسم ان اريد به اللفظ فغير
المسمى قطعا وان اريد به المفهوم وبالمسمى الذات من
حيث هي كما في الجامد فهو عبته او الذات باعتبار الوصف
كما في المشتق فهو غيره في صفات الافعال كالتخالف
ولا عبته ولا غيره في صفات الذات كالعالم والقادر
كما جري عليه الامام الاشعري ومحل نصب ان
تعلق بفعل او اسم على مقابل المشهور ورفع ان تعلق
باسم على المشهور فان قلت الاسم المذكور مصدر
عمل فيه اما الرفع على الخبرية او النصب على المفعولية
سواء كان متعلقا به والخبر محذوف او متعلقا باسم
فاعل خبر عن المبتدأ المحذوف لان معمول المجهول
معمول وقد صرحوا بان المصدر لا يعمل محذوف قلت
عمله هنا من جهة كونه مبتدأ وهو رفع الخبر وعمله من
هذه الجهة محذوف فاجابوا اتفاقا والمخالف عمل من جهة

كونه

فقط المصنف في كتابه

كونه مصدرا وهو رفع الفاعل ونصب المفعول فالقول
بان معمول المجهول معمول باطل والا لزم ان يكون المضاف
اليه معمول للعامل في المضاف وهو لا يصح على ان معمول
هنا مجرور والظرف والمجرور يتوسع فيهما مالا يتوسع
في غيرهما **القصيدة الثالثة** في لفظ الجلالة
وقبلة خمس مباحث الاول في معناه الثاني في اصله
الثالث في بيان انه عربي الرابع في بيان انه الاسم
الحق الخامس في بيان انه مشتق او موغل **فالثاني**
علم على الذات الواجب الوجود المستحق لجميع الميامد
فالوصفان المذكوران تعيين للموصوف له وليس اداخليين
فيه فلا يرد انه يلزم ان يكون كليا اخص في فرد الشمس
فقول الخلد جاني انه اسم لمفهوم الواجب لذاته والمستحق
للعبودية وكل منهما كلي اخص في فرد فلا يكون علما مردود
بان لا اله الا الله كلمة توحيد باتفاق وان الاستثنا
فيها صحيح والاما افادت التوحيد لان الكلي من حيث
هو محتمل للكثرة ولما مع الاستثنا لانه اذا اريد باله
المعبود لم يلزم استثنا الشيء من نفسه وان اريد
به مطلق المعبود لزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة
فتعين ان يراد باله المعبود بحق وهو كلي ولفظ الجلالة
علم على الفرد الوجود منه قاله السعد واصله عند
البصريين اله وعند الكوفيين لاه وقبل ولاه وايدلت



فرد

واوه همزة كها في انما فهو على الاول والثالث فعال
معني مفعول وعلى الثاني فعل معني فاعل ادخل عليه
حرف التعريف لا فادة الحصر ثم حذفت همزة الثانية
تخفيفا بعد نقل حركتها الى اللام على القياس ولا يرد
لزوم التعويض والاذغام مع انه المحذوف قياسا
كالثابت لان هذا من الامور التي اختص بها هذا الاسم
وقبل حذفت بحركتها على غير قياس بدليل لزومها ذكر
ثم عوذن عنها حرف التعريف الذي كان فيه قبل الحذف
اي قصد ذلك بدليل قطع الهمزة لكن في هذا خاصة
لانها فيه تخوض للموصية والالزام اجتماع معرفتين
وهما حرف النداء وحرف التعريف واقول المحذور موجود
في غير النداء ايضا وهو اجتماع معرفتين حرف التعريف
والعلمية ولعل الجواب ان المحذور اجتماع معرفتين
لغظير ثم ادغم وجعل علما على الذات العلمية وضعه
مسماها تعالى علي الراج وعلمه لغيره بوقر والهام
وقبل وضعه غيره بعد تعلقه بصغاته الكا في في
ذلك وقبل جعل علما بالعلمية التقديرية بعد ان
كان بعد دخول ال علما بالعلمية الحقيقية بعد
ان كان اسم جنس والفرق بين العلميين ان العلمية
التقديرية ما تكون بالنظر للقياس بان يقتضي
القياس استعمال اللفظ في غير ما غلب عليه من ان

يستعمل

9
يستعمل فيه فيقدر انه استعمال فيه ثم غلب على غيره
كالذيران والغيثوق والتحقيقية ما تكون بالنظر الى
الاستعمال بان يستعمل اللفظ في غير ما غلب عليها
وضيح له بالوضع الاول كالنجم والكتاب والاكثر علي
انه عربي وهو الاسم العظيم وذهب الباقي الى ان
مرب اي النجم وضع اصله للذات العلمية الانجيمية وهو
له بالانحصار استعماله العرب في ذلك بعد تغيير حذف
الفه وادخل ال عليه فقيل عيراني وقبل سرياني وذهب
النووي الى ان الاسم العظيم هو النجم القوم واختلف
في اصله المذكور فذهب البصناوي الى انه مشتق من
اله بكسر اللام اذا عيّد او اقام او خيرا واحتاج او سكن
او ولى او قرع على الاول او موكاه يلبه اذا علا او من
له يلوه اذا احتجب على الثاني او من وله اذا فرغ او
طرب على الثالث وبني على ذلك ان لفظ الجلالة ليس
بعلم ولكنه غلب عليه تعالى فلا يستعمل في غيره
فاجري مجري العلم في اجراء الوصف عليه وامتناع
الوصف به وعدم تطرق احتمال الشبهة اليه وذهب
الزمخشري الى انه جامد وبني عليه ان لفظ الجلالة علم
واستدل على ذلك بانه يوصف ولا يوصف به تقول اله
واهلولا تقول بني اله وظهر ان في لفظ الجلالة من حيث
العلمية خلافاً لمبنيها على الخلا في اصله ثم ذهب الى ان

الاصل صفة تفرع عنه العلمية ومن ذهب الي انه حاد
 جعله علما والراجح من الخلاق الاول انه مشتق كمانه
 عليه البيضاء وي ومن الثاني انه علم كما عليه الترخشي
 هكذا قيل وفيه نظر لان رجحان الاستقاف يستلزم
 رجحان عدم العلمية ورجحان الجود يستلزم رجحان
 العلمية كما يوضح من بنا احد الخلافتين على الآخر على
 ان قول البيضاء وي ولكنه غلب عليه يقتضي انه علم
 بالعلمة فتأمل المقام لتظهر بالمرام قضاها وان لفظ
 الجلالة جامد اجماعا والخلاق في الجود والاستقاف
 انما هو في اصله الذي هو اله كما مر **المصدر**
الرابع في الكلمتين الاخيرتين وهما الرحمن الرحيم
 وفيه ثلاث مباحث الاول في لفظها نوعا واستقاف
 الثاني في علمه تقديم لفظ الجلالة عليهما وتقدم الرحمن
 على الرحيم الثالث في بيان الابلح منهما فيهما صفتان
 مشبهتان بنيتا للمبالغة من رحم بعد تنويعه منزلة
 اللازم بان يقصد اثباته لفاعله من غير اعتبار
 تعلقه بمفعول لفظا وتقديرا نحو فلاذ يقطر او جعله
 لازما وتقله الي باب فعل بالضم فيكونان متبيين
 من رحم بهم الحاو بكل من هذين الجوابين سقط ما قيل
 الصفة المشبهة لا تبني الا من لازم والفعل هنا
 متقد واقول لا يخفى ان الرحمن ليس من صيغ المبالغة
 وان

وان جعلهما من صيغ المبالغة بنا في كونهما صفتين
 مشبهتين لدلالة مثال المبالغة على التجدد والحدوث
 لانه محمول عن اسم الفاعل ودلالة الصفة المشبهة على
 الثبات والدوام وقدم لفظ الجلالة عليهما انه اسم
 ذات وهما اسما صفة والذات مقدمة فكذا اما دل عليها
 وقدم الرحمن لانه خاص به تعالى لا يطلق على غيره لغة
 ولا شرعا والخاص مقدم من حيث العمل فيقدم من
 حيث الذكر واما قول بني حنيفة في مسيلة الرحمن
 التمامة وقول شاعرهم **فب**
 سموت بالمجدي يا ابن الاكرمين ايا وانت عيت الوري لا زلت
 فاجيب عنه بامور ثلاثة ذكرتها في الاصل منها انه من
 نعمتهم في لغتهم ولا نه ابلغ منه على الصالح اذ هو الدال
 على جلايل النعم والرحيم الدال على دقايقها لان زيادة
 البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع والابلية
 اما باعتبار الكيف وعليه قول السلف يا رحمن
 الآخرة ورحيم الدنيا اذ الرحمن الآخرة جسام واما
 باعتبار الكم وعليه قولهم يا رحمن الدنيا ورحيم
 الآخرة لعموم الرحمة في الدنيا المومن والكافر وذهب
 بعضهم الي ان الرحيم ابلغ لقولهم يا رحمن الآخرة
 ورحيم الدنيا وذهب بعضهم الي انها بمعنى الحديث
 يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيمهما اخرجه الحاكم في المستدرك

مرفوعا واجيب بان الابلغية فيها باعتبار الكيف
كما مروي بحدرو حاذر فان الناقص ابلغ لان
صفة مستبينة دالة على ثبوت المعنى ودوامه لان المراد
الابلغية من جهة كثرة المعنى وحاذر كذلك وان كان
الاول ابلغ من جهة اخرى اولا لان الكلام في العظيمة متحد
النوع بان يكونا فعلين او اسمي فاعليين وما ذكره بخلافه
فلا حاجة الي ادعاء القاعدة اغلبية والابلغ اولى
بالاعتبار في التقديم ولا يرد ان القاعدة تقديم غير
الابلغ لغيره منه الي الابلغ والالم يكن ذكر غير الابلغ
فايده لانه يلزم من اثبات الخاص اثبات العام كتولم
هذه اعالم تحريروا دقيقتا اذا التحريروا العالم المتحد
والعباد الجواد كثيرا لاجود لانها مقبلة عا اذا كان
الابلغ مشقلا على غير الابلغ كما في المثالين وهما هنا
ليس كذلك وما اذا كان المقام يقتضي ذلك فان
اقتضي المقام خلافا سلك كما هنا فان المقام الذي
لا يراد البسطة تعظيم الله تعالى فالمناسب ذكر ما
يدل على جلال النعم واصولها دون ما يدل على دقايقها
وانما ذكر الرحيم الدال على دقايق النعم تنبيهها على ان
الكل منه وليلا يتوهم ان محضات الامور لا يليق بداته
فيجتمعت من سواها فيكونان من باب التمجيد الذي
هو الاثبات في كلام لا يوهى فلاق المقصود بتعظيم الله
نحو

نحو يطعمون الطعام على حبه او من باب التكميل المسمى
بالاحتراس ايضا وهو الاثبات في كلام يوهى بخلاف
المقصود بما يدفعه نحو ادلة على المؤمنين امره على الكافرين
البحث الثالث فيما يتعلق بهما من الاوجه
العربية فالاسم مجرور بالباء وما بعده مجرور بالاسم بنا
على الرجوع من ان المضاف اليه مجرور بالمضاف وان العامل
في التابع هو العامل في المتبوع الا البديل فان العامل فيه
محدوف مماثل للمذكور وحاصل ما فيها من الالوجه تسعة
حاصلة من ضرب ثلاثة في مثلها لان كلام من الرحيم الرحيم
مثلث الاخر وفي قسمان جازر عربية وقراءة وهو جرها
معاً على انها نعتان والاول بدل بناء على انه عظم علم والثاني
نعت له لفظ الجلالة وجازر عربية لا قراءة وهو الباء
فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف تقديره امدح وما اشهر
من ان الاقسام ثلاثة جازر قراءة وعربية وهو جرها
وممتنع عربية وقراءة وهو جرح الرحيم مع نصب الرحيم
اورفعه وجازر عربية لا قراءة وهو الباء في المشار اليه
بقول بعضهم
ان ينصب الرحيم او يرتفع فالجرح الرحيم قطعا منعا
وان يجر فاجز في الثاني ثلاثة الالوجه خذ بياب
مبني على قول صغير او مردود **البحث الرابع**
في بيان انهما من قبيل الاسماء والخبر يصح ان تكون خبرية

باعتبار متعلقها المحذوف اي ابتدي او الف لكان الفعل
المذكور متحقق في الحال او الاستقبال بدون الخبر
وذلك الخبر حكايته عند وهذا استان الخبر الصادق
ويصح ان تكون لانها المتعلق وهو المصاحبة او الا
ستعانة لانها لا تحقق لها الابهة اللفظ فالرفع
ما يقال لا يصح ان تكون خبرية لان المصاحبة والاستعانة
لا يتحققان الابهة اللفظ ولا انشائية لان اصل
الفعل كالتاليين متحقق في الخارج بدون ذلك اللفظ
وقد ذكرت في الاصل معنى الخبر والانشاء مع ذكر
قواعد مهمة **المبحث الخامس** في بيان انها من
اي القضايا اما جملة اسمية او فعلية والاسمية
ان كان المسند اليه مضافا نحو يدي فتشخصية ان
كانت الامتازة للعهد الحصري كما هنا او كلية
ان كانت للاستغراق وجوبية ان كانت للمجس في
ضمن فرد منهم ومهمة ان احتملت ما ذكر وان كانت
معرفة بالاشخصية ان كانت للتحقيقة من حيث
هي وجوبية ان كانت لها في ضمن فرد منهم وكلية
ان كانت لها في ضمن جميع افراد الفعلية شخصية
ان كان الفاعل ضميرا معينا او علما واسم اشارة
وكلية ان كان غير ذلك والاعلى العموم وجوبية ان
دل على التبعيض والافهملة وفي المرفق بالامر من

الاحتمالان

12
الاحتمالان وكيفية نسبتها الاطلاق اللادوامي
وهي جهة الوجودية اللادائمة وهي المطلقة العامة
المقيدة بان لادوام نحو كل انسان متفلس لادايما
فيصح ان تكون من المحركات الخمس ومن المطلقات
الاربعة ولا يصح ان تكون من الضروريات السبع ولا من
الدوام الثلاث ومعلوم ان القضية لا تسمى موجهة
الى عند الضرر بحال جهة التقي اللفظ الدال على
كيفية النسبة فاذا قيل ابتدي ثابت لبسم
الله الرحمن الرحيم بالفعل لادايما كانت وجودية لادايما
او بالامكان العام كانت ممكنة عامة او بالامكان
الخاص كانت ممكنة خاصة وقد اوضحنا ذلك في الاصل
المبحث السادس فيما اشتملت عليه من
القصر المحرور فيها معمول المحذوف على انه معمول له او
خبر عنه كما مر فتقدم عليه مفيد للقصر كما في
اياك نعبد ونحيي انا وهو قصر اصنافي من قبيل قصر
الموصوف على الصفة اي التاليف مقصور على الاستعانة
او التبرك باسمه لا يتجاوز الى الاستعانة او التبرك
باسم غيره والقصد بذلك الرد على المشركين فانهم
كانوا يعبدون افعالهم باسم الهتهم فيقولون
باسم اللات والعزى على وجه التبرك مع اعتقادهم
عصول التبرك باسم الله تعالى بدليل ما نعبدكم

الا ليعزبونا الى الله زلعي ولين سالتهم من خلق
السموات والارض ليعقون الله فعلى الموحدة قطع
شركة الاصنام لبلايتهم بخير الابتداء باسمائها
فيكون قصر افراد ويصح ان يكون قصر قلب ردا على
الطائفة المفكرة لوجود الموتي تعالى عن ذلك كالدهرية
وان يكون قصر تعيين ردا على المشتركين بنا على كونهم
متزدين فيمن يتبرك باسمه ولا يلزم من عبادتهم
للاصنام تقربا الى الله تعالى انهم يعتقدون
حصول التبرك باسم كل منهما وان كان هو الظاهر
فظهر انه يصح جريان انواع القصر الثلاثة في البسمة
كما لا يخفى وقد ذكرت في الاصل الفرق بين انواع
الثلاثة مع دلل فوايد مهمة **المبحث السابع**
فيما يتعلق بها من المجاز البسمة مشتملة على المجاز
بالحذف وعلى المجاز المرسل او الاستعارة المصروفة
او المكنية او التمثيلية وذلك لان قوله بسم الله فيه
مجاز بالحذف اي اسم مسمي الله على حد قوله تعالى
واسمى القرية اي اهلها وان صح ان تكون الاضافة
بيانية او من اضافة الاعم الى الخاص والرحمن
والرحيم مجمل ان يكون فيه مجاز مرسل او استعاره
مصروفة او استعاره مكنية وتخييل او استعاره
تمثيلية وذلك لان الرحمة التي اخذ منها الرحيم الرحيم

رقعة القلب المستحيل قيا مهابه تعالى فاطلاها
عليه تعالى كما باعتبار هذا المعنى بل باعتبار اخر
لازم لذلك المعنى فيكونان من قبيل المجاز المرسل
عن الاحسان او ارادته الذي علاقته اللزوم لان رقة
القلب تستلزم الفضل والاحسان من قامت
بعليه على من رقا عليه فالفضل لازم لها فالمراد
من كل من الوصفين المتفضل المحسن اذ معناه الحقيقي
مستحيل في حقه تعالى كما مر وكل اسم له تعالى له
معنيان حقيقي ومجازي وقد استحال عليه تعالى
باعتبار المعنى الحقيقي اطلق عليه باعتبار المعنى
المجازي وهذه امعني قول البيضاوي اسما الله تعالى
الماخوذة مما له ذلك انما تؤخذ باعتبار الغاية دون
المبدأ وهذا ما ذهب اليه الباقلاني وذهب
الاشعري الى ان اللازم للرحمة ارادة التفضل فالمراد
من كل مريد التفضل بالرحمة على الاول صفة فعل
وعلى الثاني صفة ذات والثاني اقرب لان كلاهما
لازم للرحمة اذ من رحم شخصا اراد به التفضل ثم
تفضل عليه فالاول نظر للمقصود والثاني نظر
لللازم الاقرب او باعتبار معنى اخر لعلاقة المشابهة
بينهما فيكونان من قبيل الاستعارة المصروفة بان
يشبه الاحسان بالرحمة بجامع ترتيب الانقياد

علي كل ويستعار له الرحمة ويستحق منه الرحمن
الرحيم معني المحسن على حد الحال ناطقة بكذا او باعتبار
تشبيهه معني الجلالة او معني الظاهر في كل منهما
العابد اليه تعالى ملك روف قلبه على رعيته تشبيها
مضمرا في النفس وحدوث التشبيه واثبت له شي
من لوازمها الرحمن الرحيم فهما استعارة تخيلية
ولفظ الجلالة استعارة مكنية على مذهب السكاكي
او باعتبار تشبيهه هيبية منتزعة من متعدد وهو
الحسن لخلقهم هيبية منتزعة من متعدد وهو
حصول الارتفاع استغفار اللفظ الدال على الهيبية
الثانية للهيبية الاولى فيكونان من قبيل الاستعارة
التخيلية على حد اي اراك تقدم رجلا وتوخر
اخرى فان قلت الاستعارة التخيلية لا تجري
في المركب وما ذكر من قبيل الفرد قلت الهيبية
المشبهة لا بد ان تكون منتزعة من متعدد كالهيبية
المشبهة بها اتفاقا وقد اختلف السيد والسعد
في انه هل يجب تعدد اللفظ الدال على الهيبية
او يكفي ان يدل على الهيبية بلفظ واحد ذهب
السيد الى الاول والسعد الى الثاني ولا شك ان
الرحمن يدل على الهيبية المشبهة بها من حيث
دلالة على الذات المتصفة بالرحمة المستلزمة لذل

اخرى

14
اخرى مرحومة وهذه الامور التي انتزع منها الهيبية
فيكون الرحمن دالا على هذه الامور التي هي ماخذ
الهيبية على بعضها بالمطابقة وعلى البعض الاخر بالترؤم
ثم استغفر ذلك اللفظ الدال على تلك الهيبية بالالتزام
للهيبية الاخرى المنتزعة من احسان لخلقهم ويكون
استعارة تخيلية على مذهب السعد وبصح جريان
ما ذكر على مذهب السيد ايضا بان يجعل ماخذ الهيبية
مركبا تقديرا ولا يجب ذكر جميع الاجزاء لذلك المركب
وذكر في الاصل الرابع من المذهبيين مع ذكر فوايد مهمة
حاشية الوقف على كل من الاسم ولفظ
الجلالة والرحمن فيجب لتغلف كل ما بعده وعلى الرحيم
تام لعدم تغلفه بما بعده ولا فتتاح وتخصيص
التسمية بهذه الاسماء لعلم العارف انه تعالى هو
المستغف لانه يستعان به في جميع الامور لانه
المعبود الحقيقي المولي للنعم كلها عاجلها واجلها جلها
وغيرها فيبذل وجهه الي جنا به المقدس بكلمة ويحسبك
حبل التوقيف ويشمل سره بذكره والاستعداد
به عن غيره او كان القرآن اعطى له منه **وهو**
اصناف ثلاثة ظاهرا لنفسه فلا يعمل به فهو مقصر
ومقتصد اي عامل به في جميع الاوقات وسائق
بالخير ان ياذن الله وهو من يضمن الي العمل به التعليم

غالب



والارشاد للعمل به قال تعالى ثم اوردنا الكتاب الهية
قال له للسابقين والوهن للمقتصدين والرحيم
للظالمين ولا بأس بالتشبيه على سوالين متعلقين
بالسجدة احدى عالم اقتصر نوح عليه السلام على
قوله بسم الله ولم يأت بالاسمين الشرعيين حيث
قال بسم الله مجراها ومرساها وثانيهما لم قدم
سليمان عليه السلام اسمه على اسم الله حيث قال
انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم واجيب
عن الاول بانه قيل في مقام هلاك قومه والفضيل
عليهم والرحمة لا تناسب ذلك وعن الثاني بانه
خشى من بلقيس كثرها ان يصدر منها عند الوقوف
على الكتاب ما يصدر من الجبارين من الشتم والاهانة
فاراد ان يكون اسمه وقاية لاسمه تعالى وثالثا
الله من كيد الحاسدين ومحصنا من شر المنقصين
المعتدين بحياة اشرف المرسلين والوصحبه
اعجبى والحمد لله وكفى وسلام على
عباده الذين اصطفى وصلي
الله على سيدنا محمد وعلى
آله وصحبه وسلم
سليما
امين